العثمانيون بطرابلس الغرب: جدلية العلاقة بين المجتمع والدولة (958-1330هـ/1551-1912م)

عطية فتحي الويشي

أستاذ مساعد، قسم التاريخ والحضارة الإسلامية، كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت

الملخص

على الرغم من كثرة ما كُتِبَ حول تاريخ العثمانيين في البلاد العربية، لكنَّ وجودهم في بعض هذه البلدان كانت له طبيعة خاصة. ولقد كان الوجود العثماني بإقليم طرابلس الغرب ذا خصوصية متميزة عمّا كان عليه في كثير من البلدان الأخرى. ويحاول هذا البحث إلقاء بعض الأضواء على فترة الوجود العثماني في طرابلس الغرب الذي امتد نحو ثلاثمائة وستين عاماً (958 – 1330هـ/ 1551 – 1912م)، وبيان أثر هذا الوجود في تغيير التركيبة المجتمعية بوجود عناصر جديدة فيها وجوداً متميّزاً، وفي ترتيب الأوضاع السياسية والحضارية، ولاسيما على صعيدِ العلاقة بين المجتمع والدولة، كيف نشأت هذه العلاقة؟ وكيف تبلورت؟ وكيف تتوجت بوجود ما يمكن أن يُعَدَّ دولةً بالمفهوم السياسي والحضاري.

ويركّزُ البحث على استعراض وجوه التأثير الحضاري المتبادل للوجود العثماني بطرابلس ونواحيها. . . كذلك يبرز طبيعة العلاقة التي تكوّنت بين المجتمع والدولة في ظل هذا الوجود، ويكشف عن جوانب هذه العلاقة وملامح تميزها وتطورها، ولاسيما فيما يتعلق بفكرة الهوية العثمانية العربية وجدلياتها التي تطورت بصورة مثيرة للجدل مع الأطروحات الأخرى، تلك التي ترى في الوجود العثماني بالبلاد العربية علامة تقليدية على الاحتلال العسكري والاستعمار السياسي، وهو ما قد يتناقض، بطبيعة الحال، مع مجموعة من الاعتبارات والحقائق الغائبة بين السطور، والتي حاول هذا البحث استجلاء بعض غوامضها واستبانة خوافيها.

وينتهي البحث إلى مجموعة من الاعتبارات السياسية والحضارية التي كانت لها بمرور الوقت آثارٌ إيجابيةٌ عميقةٌ في بنية كل من المجتمع والدولة منذ بداية الوجود العثماني بتلك البلاد وحتى رحيله عنها 1330هـ/ 1912م. وفي سبيل ذلك توسل البحث بمجموعة من المصادر والمراجع التي تناولت تلك الفترة بالدراسة التاريخية، فحاول البحث استخلاص ما أراد الوصول إليه من بين سطور تلك المصادر وصفحاتها.

مقدمة

تختلف ظروف الوجود العثماني وملابساته في البلاد العربية بين بلدٍ وآخر، بيد أنَّ الوجود العثماني ببلاد المغرب كان ذا طبيعةٍ خاصة، تتعلق في جانب كبيرٍ منها بدوافع دينية وحماية هويةٍ مُشتركة ووجود يتعرضان لمخاطر التزييف والتحريف؛ وقد تَجَلَّتْ هذه الخصوصية بصورة متميزة في حالة الوجود العثماني بإقليم طرابلس الغرب، ذلك الوجود الذي امتد نحو ثلاثمائة وستين عاماً (958 – 1330هـ/ 1551 – 1912م).

وعلى الرغم من كثرة ما كُتِبَ حول تاريخ العثمانيين في البلاد الليبية، فإنَّ غالبية الدراسات انصبت – كالعادة – حول الجوانب العسكرية ونظم الحكم الإدارية، فيما كانت الدراسات الحضارية قليلة مقارنة بالسياسية، وحتى الدراسات الحضارية لم تستقص بعض الظواهر المهمة ذات الدلالات العميقة؛ الأمر الذي يجعل من هذا البحث محاولة تهدف إلى إلقاء مزيد من الأضواء على أحد الجوانب الحضارية للوجود العثماني في طرابلس الغرب، وبيان أثر هذا الوجود في تغيير التركيبة المجتمعية بوجود عناصر جديدة فيها وجوداً متميِّزاً، وفي ترتيب الأوضاع السياسية والحضارية، ولاسيما على صعيدِ العلاقة بين المجتمع والدولة، كيف نشأت هذه العلاقة؟ وكيف تبلورت؟ وكيف توجت بوجود ما يمكن أن يُعَدَّ دولةً بالمفهوم السياسي والحضاري.

ويتناول هذا البحث طبيعة الظروف السياسية والعسكرية للوجود العثماني ببلاد المغرب، مع التركيز على حالة إقليم طرابلس الغرب، مستعرضاً وجوه التأثير الحضاري المتبادل للوجود العثماني بطرابلس ونواحيها. كما يركِّزُ البحث على استعراض وجوه التقاطع بين المسارين السياسي والحضاري كليهما، وبيان أوجُهِ التأثير الحضاري المتبادل بين سلطة الوجود العثماني وفئات المجتمع بإقليم طرابلس. كذلك يبرز البحث طبيعة العلاقة التي تكوّنت بين المجتمع والدولة في ظل هذا الوجود، ويكشف عن جوانب هذه العلاقة وملامح تميزها وتطورها، ولاسيما فيما يتعلق بفكرة الهوية العثمانية العربية وتفاعلاتها التي تطورت بصورة مثيرة للجدل مع الأطروحات الأخرى، تلك التي ترى في

الوجود العثماني بالبلاد العربية علامة تقليدية على الاحتلال العسكري والاستعمار السياسي، وهو ما قد يتناقض - بطبيعة الحال - مع مجموعة من الاعتبارات والحقائق الغائبة بين السطور، والتي حاول هذا البحث استجلاء بعض غوامضها وخوافيها.

ولعل من أبرز ما استند إليه البحث من دراسات مصدرية أو مراجعية: كتابين، أحدهما: «التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار» لابن غلبون الطرابلسي، وهو من المصادر المعاصرة للوجود العثماني منذ عصره الأول بطرابلس الغرب. والآخر: «الدولة العثمانية في المجال العربي... دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً - مطلع العهد العثماني حتى أواسط القرن التاسع عشر» لفاضل بيات، وهو من المراجع المعتبرة، بالنظر لطبيعتها الوثائقية، ثم كتاب «الفتح العثماني للأقطار العربية» لنيقولاي إيفانوف، الذي يمثل وجهة نظر غربية في تاريخ الوجود العثماني بالبلاد العربية، وغيرها من الكتب التي انطوت عليها قائمة المصادر والمراجع المُثبتة بهوامش هذا البحث.

«العثمانية» ودلالة المصطلح

يبدو مصطلح «العثمانيون» أعمق دلالة وأوسع من مجرد كونه تعبيراً عن «الأتراك»، فالأول يحمل دلالة حضارية تطورية قد تجلَّت فيما انتهت إليه نصوص القانون الأساس للدولة العثمانية، إذْ ينصُّ بنده الثامن على أنه: «يُسَمَّى كل رعايا السلطنة بدون امتياز «عثمانيين» مهما كان دينهم[1]. وهنا تبدو الصفة العثمانية متجاوزة البعد القومي إلى الأبعاد السياسية واعتبارات الهوية الحضارية... وعلى الرغم من هذه الروح التي اطردت على صعيد الممارسة السياسية والحضارية بمختلف جوانبها، فإنها لم تفلح في الحد من محاولات التشويه المستميت في عسكرة تاريخ الدولة العثمانية في البلاد العربية، وتجاهل جوانبه الحضارية، وتشويه ما بدا منها في سياق يفتقر إلى الموضوعية العلمية[2]؛

ومن ثَمَّ، يمكن اعتبار دلالة المصطلح «العثماني» منطلقَ المنهج التحليلي لهذه الدراسة التاريخية.

الوجود السياسي العثماني بطرابلس الغرب وتداعياته الاجتماعية

بادئ ذي بدءٍ، ينبغي أن نطل إطلالة عابرة على طبيعة تحول مقاليد الخلافة من العباسيين إلى العثمانيين؛ إذْ كان الأتراك - بطبيعة الحال - يخدمون منذ القرن الثالث الهجري في البلاط السياسي العباسي، وكانوا أصحاب خبرة طويلة بأحواله، ودراية متميزة بالعمل السياسي وأسراره... وقد كان بوسعهم إعلان الانقلاب على العباسيين مثلهم مثل أية دولة سابقة. ويكفي دلالة على ذلك أنَّ السلطان العباسي[3] الأخير «تنازل عن الخلافة للسلطان العثماني سليم الأول عام 923هـ/ 1517م، فانتقل الخليفة العباسي وانتقلت معه الخلافة إلى إسلامبول»[4]. وهذا ملمح له دلالته التي تفيد بسلمية تحول مقاليد السلطة من خلافةٍ عبّاسية آفلة إلى أخرى عثمانية قابلة[5].

في إثر سقوط غرناطة (898هـ/ 1492م) وطرد المسلمين من الأندلس، كان طبيعيّاً أن يتعقَّب الإسبان موجات الفارين من الأندلس[6] مسلمين ويهوداً، إمعاناً في التأكُّدِ من عدم عودتهم، وتوسيع رقعة نفوذهم فيما يلي بلاد الأندلس حيث بلاد المغرب؛ الأمر الذي أغرى الأوروبيين بخوض غمار الصراع بمنطقة البحر المتوسط بالتنسيق مع الإسبان والبرتغال، فكشفت تطورات الأوضاع عن تزايد أطماع الأوروبيين في بلاد الساحل الإفريقي، ولاسيما حين أصبحت المناطق الخاضعة لإسبانيا منطلقاً طبيعيّاً للقوات الإسبانية باتجاه طرابلس الغرب مدعومة بقوات إضافية من نابولي وصقلية، ومجموعة من المرشدين المالطيين العارفين بطرابلس الغرب[7]؛ ففي السنة نفسها احتلت قوة إسبانية مدينة طرابلس الليبية بقيادة «بترونافار» وقتل خمسة آلاف مسلم، وأسر ستة آلاف، بينما فَرَّ باقي سكان المدينة، ولاسيما التجار، إلى الدواخل والمدن البعيدة. وقد ظلت طرابلس من 916هـ/ 1510م حتى 936هـ/ 1529م تحت نير الاحتلال الإسباني[8].

وفي سنة 936هـ/ 1529م قرر «شارل الخامس» - ملك إسبانيا - التنازل

عن طرابلس لفرسان القديس يوحنا مقابل مساعدتهم الإسبان في حربهم البحرية ضد الدولة العثمانية، وبذلك تمكَّنَ الفرسان من قطع طريق الإمدادات العثمانية القادمة من شرق البحر المتوسط[9].

كذلك، لم يكن الطريق من المغرب الأقصى إلى الجزائر ومنهما إلى الحرمين مروراً بطرابلس مأموناً فيما لو بقي فرسان مالطة بطرابلس الغرب[10]؛ ذلك، ولم يكن سوى الدولة العثمانية مؤهلاً عسكرياً وسياسياً للحيلولة دون بقاء الفرسان بطرابلس قاطعين طريق الحج على المسلمين المغاربة، فضلاً عن تحقيق نوع من السيادة على مياه البحر المتوسط، وما يستتبع ذلك من ميزات اقتصادية وسياسية للدولة العثمانية. وكأنما قدر التقاطع بين المسارين الحضاري والسياسي، وبين المدني والعسكري على موعد مع وجود العثمانيين بطرابلس الغرب تحديداً!.

ومن المهم التنويه بانتفاء أية مطامع عثمانية في بلاد الشمال الإفريقي أيام الحفصيين أو الزيانيين أو المرينيين؛ والدليل أنَّ وجودهم في مياه المتوسّط كان سابقاً لحكمهم بعشرات السنين دون تفكير في معاركة الحفصيين أو منازعتهم سلطانهم أو سلطان حُكّام طرابلس ونواحيها مِنْ بعدِهم.

وتشير بعض الدراسات إلى أنَّ طلائع القوة البحرية العثمانية بمنطقة حوض البحر المتوسّط لم تكن متشجّعةً لدخول طرابلس دون إذْنٍ من السلطان العثماني[11]؛ وتُشير دراسات أخرى إلى أنَّ وفداً من أهل طرابلس وتاجوراء ذهبوا إلى السلطان العثماني سليمان القانوني في الآستانة يستنجدون به، ويطلبون عونه في طرد فرسان القديس يوحنّا من طرابلس الغرب[12]. كما تتضمن تلك الدراسات رواياتٍ عديدة، تنتهي في مجملها إلى ما يفيد أنَّ العثمانيين الأتراك لم يأتوا إلى طرابلس الغرب من أجل تخليصها من احتلال فرسان مالطة ثم يعودوا من حيث جاؤوا، ولكنهم جاؤوا إليها؛ ليبقوا فيها ويضموها إلى بقية ولاياتهم في الحجاز والخليج والشام ومصر[13]. ومن الناحية الدينية، كان التدخل العثماني في طرابلس ونواحيها «خوفاً من وقوع كارثة جديدة للمسلمين بعد كارثة الأندلس»[14] ولاسيما أنَّ المعطيات التاريخية

المتكاملة لا تبعث على التفاؤل بشأن استعادة الحفصيين القدرة على استبقاء سلطانهم ممتداً في منطقة المغرب الأدنى من طرابلس ونواحيها عبر جربة وتونس إلى بجاية، ولاسيما مع وجود تحالفات سواء بين الفرسان والإسبان من ناحية وبين الحفصيين وعدد غير قليل من قبائل العربان أو بين هذه القبائل وبين الإسبان وفرسان مالطا[15].

الشاهد، أنه لم يكن ثمة بُدٌّ لدى السلطان العثماني من إجراء مريحٍ للوجود العثماني في منطقة المتوسط بعد وفاة خير الدين بربروسا[16]؛ فتم تعيين رجل لا يقل عنه كفاءة وهو طرغوت[17] في منصب قبطان الأساطيل العثمانية، فوضع خطة محكمة لتحرير طرابلس من فرسان القديس يوحنا، وذلك بإعداد خطة الهجوم البري من ناحية الشرق بقيادة «سنان باشا»[18]، وهجوم بحري أساسي يقوده طرغوت بالأساطيل العثمانية من ناحية الشمال، وقد تمكن العثمانيون من استنقاذ طرابلس الغرب في 12 شعبان 958هـ/ 15 أغسطس 1551م[19].

وفي سياق موازٍ، لم تنجح محاولات فرسان مالطة المتكررة في استعادة السيطرة على طرابلس الغرب؛ وكان أخطرها تلك المحاولة التي حدثت سنة 967هـ/ 1560م، والتي فشلت بفضل الدفاع المستميت للقوات العثمانية عن الولاية[20].

وهنا ينبغي ألّا ننسى دور المقاومة الأهلية التي ساعدت على تحقيق هذا الإنجاز العسكري الذي استنقذ طرابلس من تحت نير فرسان القديس يوحنا إلى الأبد؛ فقد كان شيوخ طرابلس وأكابرها على رأس طلائع المقاومة في تاجوراء، ومنعوهم من التموين والتواصل التجاري مع القرى الساحلية[21]. ويُشير بروشين إلى أنَّ الأتراك استطاعوا، بمساعدة نضال الأهالي المحليين، أن يوسعوا بصورةٍ معتبرة حدود ممتلكاتهم فوق الشمال الإفريقي، وقد أدَّى حصول الدولة العثمانية على الأراضي الجديدة إلى إضعاف إسبانيا[22]. وقد أسهمت المردودات الوجدانية لهذه المواقف وتراكماتها في تبلور رؤية مشتركة لإدارة شؤون البلاد منذ استخلاصها من الإسبان وفرسان مالطة عبر ملاحم استمرت قرابة نصف قرن

تقريباً. وهذه مقدماتٌ جديرةٌ بالتنويه بين يدي موضوعٍ اختلط فيه السياسي بالحضاري والمدني بالعسكري بطريقة تجعلنا نعيد النظر إلى خصوصية الوجود العثماني بمنطقة طرابلس الغرب وحتى في منطقة مياه المتوسط.

ومنذ خلاص طرابلس الغرب من فرسان مالطا، واستقرار الأمور من الناحية السياسية والعسكرية للعثمانيين لمدة استمرت ثلاثة قرون ونيّف، اقتصر النفوذ العثماني على الشواطئ والمدن الساحلية من البلاد خلال الفترة الأولى من الحكم العثماني (958هـ/ 1551م -1123هـ/ 1711م)، ذلك على الرغم من محاولاتهم الجادة لفرض نفوذهم على المناطق الداخلية، لذلك فإنهم تركوا إدارة الأقاليم الداخلية إلى الأمراء والزعماء المحليين، كما أنَّ العثمانيين لم يتدخلوا في تفاصيل الحياة العامة للسكان خلال هذه الفترة[23].. وذلك بسبب الاضطرابات الداخلية بين الأهالي في مناطق مختلفة من البلاد[24].

وتأتي الفترة الثانية من الحكم القرمانلي (1158هـ/ 1745م - 1245هـ/ 1830م) في إثر تلك الاضطرابات، كمحاولة من جانب السلطان العثماني لتهدئة الأوضاع، لكنَّ الأوضاع ما لبثت أنْ عادت إلى التوتر مرة أخرى ولاسيما بعد خلافات رحيل أحمد باشا القرمانلي، وضعف الأسرة من بعده نتيجة صراعات أسريَّةٍ... وعجز عن مداواة الأزمات بشكلٍ مهَّد للفترة الثالثة والأخيرة من الحكم العثماني في طرابلس الغرب (1245هـ/ 1830م - 1330هـ/ 1911م)، وقد جاء الحكم العثماني المباشر لولاية طرابلس الغرب بناءً على طلب الأهالي في الولاية؛ حيث ناشدوا السلطان العثماني التدخل من أجل إنهاء حكم الأسرة القرمانلية، الذي لم يستطع أن يضمن لأهل الولاية الاستقرار[25]... لكنَّ هذا العصر الأخير لم يكن ولاته ولا ظروفه في مستوى المأمول الشعبي... ليكون شاهداً على نهاية كل من الإمبراطورية وولايتها على السواء... ويكفي أنْ نُشير إلى أنَّ «أيالة طرابلس الغرب تُعَدُّ الأيالة الوحيدة في إفريقيا الشمالية، التي تمكن العثمانيون من مواصلة سلطتهم فيها»[26] منذ عهدهم الأول بها حتى عشية سقوطها بين يدي المحتل الإيطالي 1330هـ/ 1911م.

وتُشير دراساتٌ إلى أنَّه على الرغم من دور الإدارة العثمانية في دعم

المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي في تونس والجزائر[27]، فإنَّ قنصليات تلك الدول الاستعمارية ومكاتبها الموجودة في طرابلس كانت على موعدٍ مع العثمانيين على الملعب الليبي؛ إذْ لم تلبث أن بدا خطرها واضحاً بصورة لا تهدد الوجود العثماني في طرابلس الغرب ولا الليبيين وحدهم، بل باتت تهدد كيان الإمبراطورية العثمانية برمتها، فضلاً عن خديعة الاتحاد والترقِّي الذي تظاهر بتبنِّي قضية طرابلس، بينما كان أعضاؤه الكبار يتسلمون الرشى من جهات أجنبية بصورة مباشرة وغير مباشرة لقاء تسليمهم الولاية للإيطاليين؛ إذْ كانوا مصرين على فرض رأيهم القائل بعدم جدوى المقاومة[28].

العثمانيون بطرابلس الغرب... مؤشرات التقاطع السياسي الحضاري

تبدو لنا البدايات الأولى للوجود العثماني في منطقة طرابلس الغرب ذات خصوصية مغايرة لظروفها وملابساتها عن بلاد المغرب الأخرى؛ وذلك بالنظر إلى مجموعة من الاعتبارات التي تُعَدُّ في ذاتها أهَمَّ خلفيات المجال المشترك وتدافعاته بين المجتمع والدولة؛ فمنذ بدايات الوجود العثماني بمنطقة طرابلس الغرب، والناس ينظرون إلى العثمانيين نظرة خاصة؛ وتشير دراسة غربية إلى أنَّ طرابلس كانت بمثابة التربة الخصبة لانتشار الإشاعات الداعية إلى محبة العثمانيين، ولم يُستَقْبَل العثمانيون إلا بصفتهم محررين من الاضطهاد المسيحي، فأُحيطوا بالهالة التي تُسبغُ عليهم صفة «حُماة الدين»، وبات الناس ينتظرون الخلاص والعون على يد العثماني العظيم، الذي يمثل الخليفة الشرقي القوي والعادل. وكما سبق، فقد ذكرت بعض الوثائق أنَّ سكان طرابلس قبل سقوط مدينتهم، وجَّهُوا نداءً إلى استانبول يطلبون فيه العون والمساعدة[29]. وضمن هذه الاعتبارات الدينية والخصوصيات الحضارية التي تمثل مفتاحاً لقراءة الكثير مِمّا يمكن قوله حول طبيعة الجوامع المشتركة بين التمثُّلات الشعبية والرسمية تلك الجوامع التي ترتبت عليها بادئ ذي بِدءٍ ضفيرة العلاقة التفاعلية بين المجتمع والدولة في منطقة طرابلس الغرب.

وفيما تَرَكَّزَ الوجود العثماني بطرابلس الغرب في إثر خلاصها على أيديهم

من قبضة فرسان مالطة[30] – البديل الاستلابي للاحتلال الأيبيري، الذي استمر أربعين عاماً وزيادة (916: 958هـ/ 1510: 1551م) – تكونت مع مرور الوقت ملامح العلاقة بين المجتمع والدولة بطرابلس الغرب بطريقة جديرة بالرصد التاريخي والتحليل المتأمل... تلك العلاقة التي تطورت إيجابيّاً وتميّزت حتى أنتجت حالة حضارية ذات خصوصية فريدة... تمثل في مجملها سابقة في تاريخ الوجود العثماني بالبلاد العربية، وتميزه عن تجليات وجوده الحضاري في بلاد المغرب الأخرى؛ ولعل أحد وجوه هذه الخصوصية: أنَّ الأتراك أبقوا في طرابلس الغرب على الحُكّام السابقين للنواحي. وحتى في حالات تعيين الموظفين الجدد، كان يُفَضَّل اختيارهم من بين الأهالي[31].

ذلك، وقد بقيت طرابلس الغرب، بوصفها أيالة أو ولاية، تنتقل السلطة فيها بأوامر سلطانية، ولكنَّ ذلك لم يمنع من التمسك بتلك الترتيبات القديمة في تقليد المناصب الإدارية؛ حيث كان على أهالي مدينة طرابلس في كل العهود أن يتحالفوا مع بادية المنشية كلما استُدْعِيَ مجلس الديوان لبيعة دايٍ جديدٍ؛ وذلك لما تباشره أصواتهم من ضغوط لاختيار الداي المناسب[32].

وقد كان نظامُ الدايات في طرابلس الغرب مختلفاً عنه في كُلٍّ من تونس والجزائر؛ فبينما كان الدايات في هذين البلدين يُختارون من جُنْدِ البحرية، كان دايات طرابلس الغرب يُختارون من أبناء الانكشارية الذين استقروا في طرابلس[33]. وهو ملمحٌ جديرٌ بالتأمُّلِ، إذْ يُعكس أحد الملامح المبكرة لخصوصية المجال المشترك والعلاقة المتقاطعة بين السياسي والشعبي.

وتصف بعض الدراسات قائداً عثمانيّاً يُدعى «خير الدين كرمان» بأنه كان «رجلاً عظيماً كبير القلب، شجاعاً طموحاً في بسط سلطته ونفوذه وتدعيم مُلْكه وسلطانه، واكتسب خلال إقامته في تاجوراء كثيراً من الأصدقاء والأتباع، وانضمت إليه القبائل الطرابلسية ودفعت إليه خراج أراضيها وأشجارها وحيواناتها وتجارتها»[34]. ثم جاء من بعده مراد آغا الذي قضى على الوجود الأجنبي في منطقة طرابلس الغرب، ثم استحب قضاء بقية حياته في جامعه الذي بناه بتاجوراء، وبنى مدرسة ووقف عليها أوقافاً جمَّةً، واهتم مراد آغا ببناء البيوت

والمساكن للسكان، وشجّع الناس على تعمير المدينة، وزراعة الحقول واستثمار الأرض، وبهذا بدأت طرابلس تسترجع ماضيها وثروتها وخيراتها بعد أنْ قضى عليها الإسبان وفرسان القديس يوحنا مدة إحدى وأربعين سنة تقريباً[35].

ومثلما كان مُتَّبَعاً في الولايات العثمانية المختلفة، فقد تركت الحكومة العثمانية إدارة بعض الألوية والمناطق تحت عهدة أمراء العشائر الكبيرة فيها[36]. كما أقرّت الحكومة العثمانية مجلس مشايخ البلد في طرابلس الغرب، وهم - بلا شك - من شيوخ العشائر الكبيرة، الذين يتمتعون بنفوذٍ في مناطق إقامتهم؛ ففي حُكْم سلطاني صدر في 4 ربيع الأول 967هـ/ 4 يناير 1559م، نجد أنَّ مشايخ طرابلس الغرب كانوا رؤوس المحاميد والمكارجه والجواري والزياتية ومصراتة وخيلياتن والعزبان ومسلاتة وتاجورة وورفلة وتاورغة[37]. . . ولكنَّ هذا لم يمنع من التنويه بأنَّ العلاقة بين الحكومة العثمانية وبعض القبائل الداخلية كانت تتعرض لبعض التوترات من حين إلى آخر. . . بسبب ما كانت تتعرض له هذه القبائل من ظلم وتدخل في شؤونها وتقييد لحريتها وتعسف في فرض الضرائب والغرامات عليها؛ إذ إن العلاقة بين القبائل الليبية بعضها ببعض كانت هادئة في معظم الأوقات. وكانت النزاعات والاصطدامات القليلة التي تحدث بين بعض هذه القبائل راجعاً معظمها إلى الخلافات أو النزاعات على حدود الأراضي وعلى الحرث في الأراضي الصحراوية القبلية المشتركة في موسم الحرث[38].

وتذهب دراسةٌ إلى أنَّ المتعمِّقين بموضوعية في تاريخ العثمانيين بطرابلس الغرب، يدرك أنَّ العوامل والمتغيرات ذات التأثير السلبي في الحالة السياسية للبلاد كانت أكثر العوامل ذات التأثير الإيجابي؛ ومن ثم فإنَّ مظاهر الضعف السياسي أكثر من مظاهر القوة في ذلك العهد. وقد ألقت تلك الحالة بظلالها على الصعيد الحضاري[39]. وسواء اتفقنا مع هذا القول أو اختلفنا، فإنَّ الأحوال السياسية تلقي بداهة بظلالها على الصعيد الحضاري بمختلف مظاهره الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والدينية والفكرية والثقافية. وهنا مكْمَنُ الجدل الذي نتحسس صخبه فيما كُتِبَ عن تاريخ ولايات الدولة العثمانية بعامة، وعن ولاية

طرابلس الغرب بخاصة؛ فلم نقرأ عن قبائل ليبية أمازيغية تعرّبت إلا مع مجيء الأتراك.

ولقد أسهمت هذه الظروف في وجود جالية كبيرة من الأتراك في تاجوراء في أثناء السجال العثماني مع فرسان مالطة، «ولم يكن ما يمنع المصاهرة بين الأتراك والعرب، فتزوّج الضباط والجنود الأتراك بنساء عربيات، وهذا - بلا شك - قد نشر اللغة التركية في تاجوراء»[40]. وتشير الدراسات التاريخية إلى أنَّ جد القرمانليين[41] قَدِمَ من مدينة قرمان بالأناضول إلى طرابلس في زمن طرغوت. وتملك بستاناً في ضاحية المنشية واستقر فيه، وتزوّج من إحدى نساء المنطقة العربيات. وقد استمر القرمانليون في مصاهرة العرب وامتزاج دم بعضهم ببعض؛ ولم يمض وقت طويل حتى لم يعد للقرمانليين من الصبغة التركية سوى الاسم فقط، وأصبحوا يجهلون لغة الأتراك. وعلى الرغم من أصلهم التركي، فإنَّ مُضِيَّ قرنٍ ونصف القرن من الزمان على استقرارهم في طرابلس، وارتباطهم بوشائج المصاهرة مع الطرابلسيين، قد جعل البلاد تعتبرهم من أصل عربي أكثر مِمّا هم أتراك. ومع ذلك، فإنهم كانوا في أثناء فترة حكم الباشوات والدايات يتبوأون مختلف المناصب في المناطق التابعة لطرابلس[42].

وقد ظهرت في العهد العثماني قبائل ليبية لم يكن لها وجود من قبل، وهي: القبائل القرغلية أو القولوغلية[43]، التي نشأت عن التزاوج بين العناصر التركية والانكشارية والعناصر الليبية المحلية، في مدن مصراتة والزاوية الغربية وزليتن... وغيرها؛ إذْ إنَّ أكبر قبائل مصراته قرغلية؛ مثل: قبيلة يدر، وقبيلة الرملة، وقبيلة قرارة، وقبيلة رأس عليّ، وقبيلة الشراكسة، وقبيلة الشواهدة، وقبيلة المقاصبة، وقبيلة الدرادفة، وقبيلة المقاوبة، وغيرها من القبائل القرغلية في مصراتة[44].

وكادت تختفي الخلافات المذهبية بين المالكية السنية والإباضية[45] في هذا العهد، وما حدث بين الطائفتين أو الفريقين من نزاع كان خفيفاً وقبليّاً[46] أكثر منه ثقافيّاً أو أيديولوجيّاً. كذلك، نلاحِظُ أنَّ إباضية جبل نفوسة من العرب والبربر تقبَّلوا الانضواء تحت لواء الدولة العثمانية بلا حروبٍ ولا قتالٍ ولا

منازعات، ولاسيما في عهد الأسرة القرمانلية؛ حيث لا تُشير المصادر الإباضية إلى أيّة مقاومة أو تصادم من جانب إباضية جبل نفوسة- وهم المعروف عنهم تاريخيّاً برباطة الجأش والقوة التي نأت بهم عن سيطرة أية قوة إقليمية على امتداد ستة قرون... ولم يتحقق ذلك بالفعل إلا إبّان حكم الأتراك لليبيا[47]...؛ الأمر الذي ينمُّ عن أنَّ العثمانيين لم يتعرّضوا للجبل بالحكم المباشر، مكتفين بإظهار الإباضية وغيرهم من أهل الجبل الولاء للسلطان العثماني، أو ربما لعل رأياً فقهيّاً ما استندوا إليه في موقفهم الإيجابي من الأتراك، الذين أبدوا مرونة وتفهُّماً لطبيعة المذاهب الفقهية المخالف لمذهب الدولة الحنفي بطبيعة الحال.

وقد نشأت في أيالة طرابلس الغرب تنظيمات اجتماعية تُسمَّى «قول أوغلي»، وهم من آباء أتراك وأُمّهاتٍ محلِّيات. وكانوا يقيمون في نواحي المنشية، والساحل، والرقيعات، والعزيزية...، إلخ. وكان على رأسهم باش آغا؛ أي رئيس الآغاوات، وكانوا يُكَلَّفون من قِبَلِ الإدارة العثمانية بالولاية مهمة الحفاظ على الأمن خارج أسوار المدن، أمّا داخل المدينة، فكان حفظ الأمن يقع تحت مسؤولية الشرطة والدرك. وهؤلاء قد استمروا طيلة فترة الوجود العثماني بأيالة طرابلس الغرب حتى مطلع القرن العشرين الميلادي؛ إذْ ألغى نشاطهم الوالي حافظ محمد باشا[48]، وألغى الامتيازات الممنوحة لهم. وقد حاول القول أوغلية التصدي لهذا الإجراء، إلا أنَّ محاولاتهم باءت بالفشل[49].

بعد الحقبة القرمانلية، انشغلت الإدارة العثمانية الجديدة ببسط نفوذها على ولاية طرابلس الغرب لدورها السياسي وتأثيرها الحضاري؛ فبعد أنْ قمعت ثورات العشائر التي تزعمها الشيخ غومة المحمودي[50]، وعبد الجليل سيف النصر[51] سنة 1839م، شهدت هذه الحقبة حركة إعمارٍ قام بها الولاة العثمانيون[52]. وفي سياق مُتَّصِل يعلق القنصل الفرنسي شارل فيرو مُبدياً حفاوته بالشيخ غومة المحمودي، الذي تزعم ثورةً في جبل نفوسة ضد السلطة العثمانية التي حَلَّتْ بعد رحيل القرمانليين عام 1250هـ/ 1835م، والسياق يصف «تلك النهاية المفجعة التي انتهى إليها هذا الرجل، الذي كان آخر زعيم للعرق العربي في أيالة طرابلس. وكانت شجاعته ومروءته وأريحيته تجاه المغلوبين الذين

يقعون بين يديه تؤهله إلى خاتمة أفضل». وينوّه فيرو بأنه «لو عرف الأتراك كيف يداهنون ويتملقون كبرياء هذا الفارس الأشم، لكان قد أعانهم على نحو لا يقدر بثمن في بسط سيطرتهم سلميّاً على هذه البلاد»[53].

ولعل أبرز الأحداث السياسية المتعلقة بسياق دراستنا، تلك الحركة التي قام بها أحمد باشا القرمانلي لإجراء تغييرات جذرية في منظومة الحكم العثماني بطرابلس الغرب، والتخفيف من غلواء الاستبداد العسكري بمقاليد البلاد؛ إذ استطاع أن يتخلص من ثلاثمائة ضابط غيلةً في أثناء حفلٍ أعدّه لهم في إحدى ضواحي طرابلس الغرب؛ ويشير شارل فيرو إلى أَحَدِ آثارِ هذه الحادثة فيقول: «ولم يمض يومٌ أو يومان حتى لم يَعُدْ أَحَدٌ يقوى على التلفُّظِ باسم الحامية التركية على لسانه. وتمكن القرمانلي من تخليص نفسه من عسكر الترك، ونجح في ترضية السلطان العثماني بالهدايا وإعلان الولاء، وجعل طرابلس تحت حكومة مغربية طرابلسية تماماً. وهذا هو السبب في أنَّ المغاربة ينعتون عصره بالعهد الجديد»[54].

وفي تقديري أنَّ كثيراً من ثورات الأهالي في ولاية طرابلس الغرب العثمانية، لم تكن ضد فكرة الوجود العثماني الذي صار خياراً سياسيّاً وعقداً اجتماعيّاً بمرور الوقت؛ بل كانت تلك الثورات ردة فعل لتجاوزات سلطات حاكمة بغض النظر عن كونها تركية أم عربية أم بربرية؛ فثورة الشيخ غومة المحمودي، كواحدة من أشهر تلك الثورات وأقواها، لم تكن في مجملها من أجل الخروج على الدولة العثمانية ونظامها؛ بل كانت محاولة من أجل تصحيح أوضاع سياسية واقتصادية كان من ضمنها: رَدُّ الاعتبار السياسي لأسرة القرمانليين «العثمانية»، ومطالبة السلطان العثماني بتمكينها من حكم البلاد مرة أخرى.

ويُشير إيتوري روسّي إلى أن قبائل المحاميد في الجبل جنوب وغربي طرابلس ظلوا موالين مخلصين للقرامانلية، اعترافاً بالمعاملة المخلصة الصادقة التي لاقوها في الماضي من أحمد باشا القرمانلي[55]. وإنَّني لأعتقد أنَّ ثورة غومة المحمودي ضد عثمانيي الجيل السلطوي الثالث... إنما كانت محاولة شعبية ترمي إلى إعادة مجد القرمانليين!؛ وليس أدَلَّ على ذلك من تلك الوثيقة

التي «وقَّعَها غومة وعدد من زعماء جبل نفوسة,. وهم يذكرون أنَّ إيالة طرابلس كانت تُحْكَمُ حُكماً عادلاً باسم سلاطين آل عثمان حين كانت تتولَّى أمرها الأسرة القرمانلية، بينما يقوم الولاة الآن ممن يرسلهم الباب العالي بارتكاب المظالم وسلب الأهالي,. فيما تضمنت العريضة إسناد الحُكْم في طرابلس الغرب إلى حسن بك سليل القرمانلية في بنغازي»[56]. وتشير دراسة أخرى إلى أنَّ في طرابلس ستين عائلة عربية، في حيازتهم خمسةٌ وعشرون فرساً يتخذونها لحماية المدينة، وهم مخلصون إخلاصاً شديداً للعثمانيين[57].

وعلى صعيد التقاطعات الاقتصادية الإيجابية، محاولات بعض الولاة تشجيع الزراعة بالتخفيف من الضرائب على الأشجار والمنتوجات الزراعية، وتقديم بعض القروض المضمونة إلى الفلاحين، وتشجيع غرس الأشجار، ولاسيما أشجار التوت لتشجيع تربية دود القز وتبنّي صناعة الحرير الطبيعي بطرابلس. ومن مظاهر هذا التشجيع: إنشاء مصرف زراعي 1910م لمساعدة الفلاحين، وتقديم القروض بضمان مزارعهم[58]. وقد شجّع وجود أسطول عثماني في مياه المتوسط على تنشيط مهنة الصيد وإقبال الناس عليه لسد حاجاتهم الشخصية. وكان قطاعٌ من الناس يعمل في مجال الخدمة العامة بالوظائف الإدارية والخدمية والأمنية والعسكرية والحكومية التي أتيحت فرص الالتحاق بها للأهالي في طرابلس الغرب[59]

وينظر بعض المؤرخين إلى الأسرة القرمانلية باعتبارها ذات أيديولوجية تقدمية، انحازت إلى قضايا الأهالي في منطقة طرابلس الغرب، واندمجت فيهم، فكانت – على حد تعبير البعض – «ذات طابع وطني؛ إذْ أبعدت الأتراك، وأحلّت اللغة العربية محل التركية، وأسندت المناصب إلى أبناء البلاد"[60]. لكنَّ مثل هذه الكتابات وإنْ عكست جانباً من الحقيقة، فإنَّ التفسير الماركسي للتاريخ العثماني يبدو طاغياً؛ فقد بات يُنْظَرُ إلى النسب العثماني العربي والمصاهرات في عهد القرمانليين باعتبارها رِدَّة عن العدالة «وارتباطاً عضويّاً بالأسر الإقطاعية المحلية، فاشتركوا في استغلال السكان»[61].

وفي فترة النزاع الحادث بين أفراد الأسرة القرمانلية في أواخر عهدها

بحكم طرابلس الغرب، أوعز الوالي القرمانلي إلى عدد كبير من سكّان تاجوراء القريبة من طرابلس وسكان مصراتة وزليتن بالهجرة إلى مدينة درنة الإغريقية القديمة، وبهذا أعيد عمران كثيرٍ من المدن المهجورة واستعادت حيويتها وانتعاشها من جديد في العهد العثماني[62].

ويُشير ابن غلبون إلى الأوقاف التي وقفها أحمد باشا القرمانلي على سور مدينة طرابلس، وكذا أوقافه على إجراء المياه العذبة إلى المدينة، وتشييد المنشآت المدنية... «كل هذا مع ضيق يده وكثرة الشكاة الفقراء إليه، فتجده في مراعاة الصلاح يشتد في جباية الخراج وربما استعجله، فيرميه مَنْ لم يدر حاله جوراً»[63].

المجال المشترك بين المجتمع والدولة ومؤشراته

يبدو أنَّ العثمانيين قد أفادوا من تجربة الأتراك وخبرتهم في بلاط الخلافة العباسية، وذلك من حيث تقنين العلاقة بين كُلٍّ من المجتمع والدولة وترسيم حدود هذه العلاقة بمسارات مشتركة لا تُخِلُّ بدور أيٍّ منهما ومكانته؛ فكان من ضمن الأعراف السياسية التي لا تقبل المناقشة «أنَّ الدولة العثمانية تشمل الممالك والخطط الحاضرة والولايات الممتازة، وهي كجسم واحدٍ لا تقبل الانقسامَ أبداً لأية عِلَّةٍ كانت». لكنَّ «إدارة الولايات تكون مؤسَّسةً على قاعدة عدم التعلق كلياً بمركز السلطنة»، و«أنَّ عاصمة الدولة العثمانية هي مدينة إسلامبول، وهذه المدينة ليس لها أدنى امتياز على غيرها من البلاد العثمانية»[64].

ذلك، وقد تضمَّنَ القانون الأساسي العثماني التنويه بماهية المجتمع الأهلي ودوره وعلاقته بالدولة من خلال مجموعة من البنود التي تعكس فكرة مدنية الدولة العثمانية بامتيازٍ فريد؛ حيث «يُسَمَّى كل رعايا السلطنة من دون امتياز «عثمانيين» مهما كان دينهم[65]. واستِناداً إلى تلك المعطيات، كان لدى الدولة العثمانية إيمانٌ متقنِّنٌ بالمجتمع المدني ومشاركته السياسية وأدواره النيابية... إذْ ينص البند 112 مثلاً على «أنَّ الأمور البلدية تُدارُ في الأستانة العلية

والولايات التابعة لها بمجلس بلدي منتخب، وسيصير نظام مخصوص؛ لتنظيم المجالس البلدية وتُبيّنُ خصوصيتها وكيفية أعضائها[66]. ويتصل بذلك منصوص البند 111 من هذا القانون، الذي يُشير إلى أنه «يكون في كل قضاء مجلس متعلّق بطائفة من الطوائف الموجودة فيه، ومن خصوصياته: إدارة مداخيل عقارات أموال الأوقاف التي تعيَّنَ صرفُها بوصية الواقف أو بالعادة. ويتألّف كل مجلس من هذه المجالس من أعضاء تنتخبهم الطائفة التي ينوبون عنها بحسب النظام المخصوص الذي يُقرَّرُ بهذا الشأن. وهذه المجالس تتعلق بالحكومة المحلية، وبالمجالس العامة في الولايات».

وبوجهٍ عام، يعكس السلوك الدبلوماسي للعثمانيين في طرابلس الغرب هذا الطابع التمازجي بين المجتمع والدولة، بما يعزز فكرة المجال المشترك، فعندما أرسل علي باشا في أواسط جمادى الآخرة 1181هـ/ 1771م سفيراً إلى مصر، تم تعيين هذا السفير يازجيّاً[67] لتجار طرابلس في مدينة الإسكندرية[68].

وتشير دراسةٌ إلى أنَّ العهد العثماني الثاني (1835م/ 1250هـ - 1911م/ 1330هـ) هو بداية التكوين التنظيمي للعمل الأهلي في ليبيا؛ إذ ساعد المناخ السائد حينذاك على القيام بتأسيس الصحف، وإنشاء عدد من المرافق التربوية الأهلية التي شجعت الأهالي على التنافس في جمع التبرعات وتنفيذ المشاريع التعليمية التي كانوا يسعون للقيام بها كمدرسة الفنون والصنائع الإسلامية التي تبرع الوالي نامق باشا (سنة 1315هـ/ 1898م) بقطعة الأرض وبالمساعدة الهندسية بينما قام الأهالي بجمع التبرعات لتشييدها بالشكل الذي هو عليه اليوم، ومن المعلوم أن جميع دور العلم والمنارات الدينية والمدارس القرآنية كان يتم الصرف عليها من خلال الدعم المالي الذي يقدمه عدد من القادرين مادياً أو من ريع الأوقاف التي كان الليبيون يتسابقون في دعمها والتشجيع عليها والمحافظة على ممتلكاتها إلى درجة القداسة، فلا يفرقون بين المسجد وأرض الوقف[69].

وعلى الصعيد الثقافي، كانت النهضة الأدبية زاهرة يانعة، قبل احتلال الطليان طرابلس الغرب، وكان فيها كثير من الأدباء المجيدين والشعراء الملهمين، نذكر منهم: الشيخ علي سيالة صاحب المعلقات الشهيرة، والشيخ

محمود نديم بن موسى، والشيخ إبراهيم باكير، والأستاذ العلامة سعيد المسعودي وآخرين ممّن ساعدوا على نشر اللغة العربية وبعث مبادئ الحرية والحياة الصحيحة المستقلة[70] وأحمد النائب الأنصاري، وابن غلبون وغيرهم كثير من الأدباء والعلماء والمؤرخين والطرق الصوفية، وأفكار الحركات الإصلاحية والجمعيات والأندية الأدبية والصحف التي ازدانت بها الأجواء الثقافية بمنطقة طرابلس الغرب في السواحل أو الدواخل ولاسيما في العصر العثماني الأخير، على الرغم من كل ما تخلل من ضعف سياسي، وهذه الظاهرة تبدو وكأنها عُرْفٌ وتقليدٌ قديم على امتداد تاريخنا؛ إذْ إنَّه على الرغم من تراجع الأداء السياسي أو انحساره نلاحِظُ في المقابل أنَّ النشاط الحضاري مزدهِرٌ، وذلك يحدث غالباً حين يبدو المجتمع قويّاً ومعافى وغير متكلٍ إلى الدولة في تشييد مؤسساته وتأسيس جماعاته المستقلة، وتسيير أموره بمنأىً عن مدار التأثير المغناطيسي لسلطة الدولة.

وفي تقديري أنَّ انتشار الطرق الصوفية خلال العهد العثماني إنما كان امتداداً لطرق قديمة... كان لها دورها في تهذيب الأعراب وتمدينهم وإعادة دمجهم في مجتمعات المدن... ولعل استيعاب سلطات الولايات لهذا المشروع الحيوي المشترك قد حَقَّق فوائد أسهمت في تعزيز المجال المشترك بين المجتمع والدولة؛ إذْ بانت آثاره ومظاهره في أكثر من مناسبة... ولقد كان الاعتبار الديني حاضراً بقوة تأثيرية تتجاوز كل المواقف السياسية والقناعات السياسية، بل يسبق التطلعات إلى التحول المتطور من مجرد كيانات موازية للمكايدة السياسية، إلى كيانات رديفة تسعى إلى إثبات وجودها، تحسُّباً لأيَّةِ تداعيات يمكن أن تنتج عن خروج عثماني مرتَقَبٍ من الساحة في أيَّةِ لحظة فتملأ المشهد وتسد الفراغ وتسدد وتقارب. وهنا تتجلَّى متانة اعتلاق الوجدان الديني بهوية العثمانيين والطرابلسيين أو الليبيين عامة. ذلك، ولم تكن الحركة السنوسية في ليبيا حركةً قومية يقودها السنوسي[71] كرد فعل لطغيان الأتراك على مقدرات البلاد مثلما كان الاعتقاد طاغياً على كتابات المؤرخين بشأن بلدان عثمانية أخرى.

وبناءً على هذه الأفكار، اتَّبَعَ السنوسي في إنشاء الزوايا نظاماً خاصّاً، يدل

على الأهمية العسكرية للمواقع التي اختارها للزوايا، فبدأ من مواقع على شاطئ البحر المتوسط وبنى بهذه المواقع الحصينة زوايا، بحيث تبعد كل زاوية عن التي تجاورها مسافة ست ساعات، ثم أنشأ خلفها زوايا مقابلة لها تبعد كل منها عن الأخرى المسافة نفسها، حتى إذا هوجمت الزوايا الأمامية التي بالشاطئ استطاع الإخوان وأهل الزاوية أن ينتقلوا بسهولة إلى الزوايا الخلفية[72]. وبمعنى آخر استطاع ابن السنوسي أن يقيم من الزوايا خطوط دفاع متتالية يساند الخط الثاني الخط الأول، ويساند الخط الثالث الخط الثاني، وهكذا، وكل هذا تم من دون أن يثير ابن السنوسي ثائرة الحكومة العثمانية أو شكوكها[73].

ويُشار إلى أنَّ ملابسات تأسيس الحركة السنوسية ببلاد المغرب إنّما كان في تداعيات الاستعمار الفرنسي للجزائر، وتمدُّدِهِ مشرقاً باتجاه تونس وما يليها من صفاقس وطرابلس وغيرهما... ولم يكن وارداً أبداً ضمن ترتيبات الحركة السنوسية مناوأة السلطات العثمانية والتعرّض لها، وظلت السنوسية منضوية تحت لواء الخلافة حتى ذهبت[74]. ولذلك، لم تكن مواقف محمد علي باشا وآراؤه، التي انفصل بها عن الدولة العثمانية واستقل بحكم مصر - لتعجب الإمام السنوسي[75].

وفي تقديري، أنَّ مجرد وجود حركات تحررية وإصلاحية دون مواجهة مباشرة مع الدولة العثمانية، إنّما كان قائماً على اعتبارين:

1 - الاعتقاد بخلافة الدولة وشرعيتها لا ينفي الشعور القوي بضعفها؛ الأمر الذي لا يمنع من تكوين تلك الحركات كمؤسسات أهلية ذات صبغة إسلامية حركية. وكان من ضمن هذه الحركات الحركة السنوسية.

2 - كان تفسير بعض المؤرخين ظاهرة التفاف العرب حول السنوسي تفسيراً قوميّاً للتاريخ، إذْ يرون أنَّ معيار القرشية في الحكم كان من نظريات السنوسي؛ ولا أتفق مع ما يذهب إليه بعض المؤرخين الذين تماهت كتاباتهم مع روح القومية العربية المهيمنة آنذاك، وإلّا لما كان من حاجة في بعث قرشية الخلافة مع اجتهادات العلماء التي بلغت الآفاق غير مُشترطةٍ قرشية الخلافة، ولاسيما مع وجود خلافة قائمة؟! ثم إنَّ أحد

مقاصد دعوة السنوسي كان متركزاً حول فكرة إصلاح البدو فيما دون الساحل من الدواخل، هذه الفكرة هي التي «دفعت الحركة إلى أهل البادية للإصلاح، وتوفر مزايا خاصة فيهم تجعلهم صالحين لحمل الدعوات»[76].

3 - إنَّ طبيعة السلك الروحي والإصلاحي الاجتماعي، الذي انخرطت فيه التقاليد الدعوية للسنوسيين، كانت أَحَدَ أسباب مسحة الحكمة سواء في نظرتهم إلى المجتمع أو في موقفهم من الأتراك العثمانيين.. إذْ كان منهجهم «مهادنة السلطات العثمانية في البلاد»؛ ذلك، ولم تكن تلك المهادنة مجرد تكتيك أو استجابة انتهازية لمتطلبات مرحلة توشك أن تنتفي أغراضها، ولكنها كانت نابعة من مبدئية الإيمان بشرعية الخلافة العثمانية ككيانٍ وحيد ممثل للأمة بعمومها.

وقد كانت الدعوة السنوسية يدها المباركة التي أيدتها- سواء بتعزيز وجود السنوسيين في الجنوب إلى الجزائر أو من خلال الإمداد المباشر للقوى الوطنية إلى الغرب حيث تونس وما يليها من بلاد... ذلك، وكما ألمحنا، لم تشأ الحركة السنوسية الانخراط المباشر في العمل السياسي كسلطة موازية لسلطة الدولة العثمانية، بل حرص ابن السنوسي على الابتعاد عن نفوذ السلطة الحكومية، ولذلك فضل ابن السنوسي أن يتوغل بزواياه في الصحراء، وحرص على أن يوضع غرضه الدعوي من بناء الزوايا لسلطات الحكم العثماني في ليبيا تجنباً للصدام بها، فكتب إلى مصطفى باشا حاكم فزان عند بناء زاوية هناك: «أن «الزاوية في الحقيقة إنما هي بيت من بيوت الله ومسجد من مساجده، والزاوية إذا حلت بمحل نزلت فيه الرحمة، وتعمر بها البلاد ويحصل بها النفع لأهل الحاضرة والبادية؛ لأنها ما أسست إلا لقراءة القرآن، ولنشر شريعة أفضل ولد عدنان»[77].

وقد انتهج السنوسيون نهجاً سلمياً في توصيل دعوتهم، وتسامحوا مع معارضيهم في الرأي من أهل الطرق الأخرى، ولم يتعرضوا للأولياء والعلماء بالنقد والتجريح، كما أنهم لم يهاجموا الخلافة العثمانية على الرغم من

خلافاتهم معها، ونظروا لها بأنها تحمي مصالح المسلمين. ولم يصطدم السنوسي الكبير بالدولة العثمانية؛ لأنَّ همه كان ينحصر في إصلاح عقيدة المسلمين، ورفع الجهل والخرافات، وإزالة الخلافات بين المسلمين[78]. وقد أوضح الغرض الديني نفسه للزاوية للمشير محمد أمين باشا[79] والي طرابلس الغرب العثماني فقال: «أما نحن، فقد ألفنا ما اعتدناه ورضيت به نفوسنا فنريد بذلك أن تكون تلك العمارة مستمرة ونفوس سكانها مستقرة، ليحصل المقصود منها ويدوم من تعلم العلم وتعليمه وإقراء القرآن وتفهيمه، وإقامة شعائر الدين للوافدين عليها والمقيمين بها»[80].

نهايات مطاف العلاقة بين المجتمع والدولة في طرابلس العثمانية

من مؤشِّرات اهتمام الباب العالي بالولايات العربية، أنه قد بلغ عدد النواب الطرابلسي في مجلس المبعوثين الأول نائبين من مجموع 16 نائباً عربيّاً... بينما بلغ نوّاب الدولة العثمانية 115 عضواً إلى الرئيس ووكيلين للرئيس، وبذلك يكون المجموع 118 نائباً؛ الأمر الذي دفع بوجيه كوثراني إلى الادِّعاء بأنه «يكشف خللاً في التمثيل - على مستوى البرلمان - بين العرب والأتراك، بل إنَّ هذا الخلل كان جزءاً من خلل مؤسسي أكبر، كانت تنبني عليه وفي ظله مؤسسات الإدارة العثمانية الجديدة بأسلوب مركزي صارم، وبتراتبية قومية أدخلتها أولوية النخب التركية في الإدارة»[81]، ونحن لا نتفق مع وجهة النظر هذه، ولاسيما أنها يشوبها تعميم؛ فأيُّ خلل يمكن أن يكون موجوداً في عموم إمبراطورية عُظْمَى بهذا الاتساع المترامي من مشرق الأرض إلى مغربها، ومنطق المصلحة يقول بعكس هذه المركزية؟!. إنَّ «البلاد العربية العريقة في إسلامها وعروبتها التي دخلت في نطاق الدولة العثمانية، ساهمت في صبغ الدولة بصبغة شرقية إسلامية أكثر من ذي قبل، وعلى الرغم من أن الحكم العثماني ساعد على تقوية وتأكيد الحياة الدينية للعالم العربي من خلال تمسكه بأحكام الشريعة الإسلامية باعتبارها أساساً للحكم، إلا أن أسلوب الحياة العثماني لم يتغلغل في المجتمعات العربية، التي احتفظت بثقافاتها المحلية

وتقاليدها، بل بالكثير من نظم الحكم التي كانت سائدة فيها، قبل خضوعها للدولة العثمانية. ويكاد يجمع المؤرخون على أن العثمانيين لم ينجحوا في عثمنة أو تتريك البلاد العربية، أو لم يحاولوا ذلك، بل ربما حدث العكس، وهو أن العثمانيين تأثروا، بدرجة ما، بثقافة تراث وتقاليد البلاد العربية»[82].

وبالنظر إلى حساسية موقع طرابلس الغرب، والتحديات التي تُحيط بها من جانب القوى الاستعمارية في كُلٍّ من تونس والجزائر والمغرب... ذلك فضلاً عن التحديات الداخلية التي باتت تُشَكِّلُ تهديداً خطيراً بعيد المدى ليس على الوجود العثماني فحسب، وإنما على وجود ولاية طرابلس باقيةً في الوجود بخصوصياتها التاريخية والحضارية، ففي خلال فترة 1882 – 1896م تزايدت النشاطات التبشيرية الإيطالية في ولاية طرابلس، وخاصة في مجال التعليم، وأقبل بعض الضباط العثمانيين على إرسال أبنائهم إلى هذه المدارس؛ الأمر الذي حدا الوالي كمال باشا 1893 – 1908م بإيعازٍ من السلطان عبد الحميد الثاني – إصدار قرار في 21 يوليو 1898م منع بموجبه أبناء ضباط الجيش العثماني من الانتساب إلى هذه المدارس وضرورة تحويل أبنائهم إلى المدارس الحكومية العثمانية، ومما جاء في القرار على لسان السلطان قوله: «لقد علمت أن الضباط يرسلون أولادهم إلى المدارس الأجنبية، وحيث إن الحكومة قد فتحت العديد من المدارس التي تسير على المنهج السليم، لذلك لم يبق عذر ولا مبرر لإرسال أبناء الضباط إلى المدارس الأجنبية ويمنع هذا رسمياً»[83].

ويبدو أنَّ حكومة الباب العالي قد أدركت ذلك الخطر الذي بات يتهددها من كل اتجاه، ولا يكاد السلطان عبد الحميد يُطفئ نارَ فتنةً أو أزمة حتى تشتعل فتنة أخرى وأزمة بل أزماتٌ جديدةٌ سواء في داخل إمبراطوريته المعتلة أو من خارجها... فاتسع الفتق على الراتق، ولاسيما بعد العجز عن استخلاص الجزائر وتونس كأبعادٍ معتبرة في تقديرات الأمن القومي لطرابلس الغرب.

ومن جانبه، اتخذ السلطان عبد الحميد الثاني جميع التدابير والإجراءات الكفيلة برد أيِّ عدوان يقع على طرابلس الغرب، وأرسل إليها السلطان قائداً من خيرة قواده، هو رجب باشا، الذي: «أطلقت يده في شؤون الولاية الإدارية

والعسكرية؛ فمرن أهلها على الأصول الحربية، وَفَرَّقَ على شبابها وشيوخها البنادق ومَرَّنَهم على استعمالها، وملأ المستودعات العسكرية بالذخائر، حتى أصبح عدد الجيش المرابط في طرابلس حوالي خمسة عشر الفاً، عدا الفرق غير النظامية القولوغلية[84]، وهؤلاء بلغوا الأربعين أو الخمسين ألفاً، كانت مهمتهم معاونة الجيش النظامي»[85].

ذلك، وقد كان سليمان الباروني[86] ما يفتأ يتحدث في مجالسه عن انتصارات العثمانيين المظفرة على أعدائهم[87]. في هذه الأثناء، كانت إيطاليا تمَدُّ بصرها من الشاطئ الآخر للبحر الأبيض المتوسط نحو ليبيا، في رغبةٍ معلنةٍ لالتهامها... فما كان من سليمان باشا الباروني إلا أنْ قاد حركة مقاومة ضد محاولات الطليان احتلال ليبيا، وكذلك ضد تخاذل الاتحاد والترقي عن استنقاذ طرابلس من هذه المحنة العصيبة. وكان من أول الأسس التي قررتها حركة المقاومة: أنَّ ما يجمع الناس في الجهاد هو «الجيش الإسلامي الطرابلسي»، وأن المجاهدين إخوان في الإسلام، ضاربين عرض الحائط بالاختلافات المذهبية – مالكي أو إباضي، والعنصرية– عربي أو أمازيغي. ثم طيروا برقية إلى المسؤولين في الولاية، يبلغونهم استعدادهم لبذل النفس والنفيس دفاعاً عن الوطن، متسابقين إلى نيل المنازل العليا التي وعد الله بها الشهداء. فجاءهم الرد بأن الباخرة العثمانية «درنة» قد وصلت أخيراً، محملة بالسلاح والذخيرة، وقد طلب المسؤولون منهم التريث والثبات[88].

وقد انضم المجاهدون بزعامة سليمان الباروني إلى إخوانهم المجاهدين من القبائل الأخرى، ووقفوا جنباً إلى جنب مع الحامية العثمانية بقادتها من الترك والعرب والأمازيغ، الذين أبدوا استبسالاً نادراً... لولا أن قوة المعتدين كانت من الوفرة والتفوق إلى حد يعجز عن دحرها ما في أيدي الليبيين والترك من أسلحة قديمة وقليلة[89]. وبينما لاحت في الأفق أحاديث عن الصلح بين العثمانية والطليان... راح المجاهدون – وعلى رأسهم الزعيم سليمان الباروني يحتجون لدى مجلس المبعوثان في برقية جاء فيها: «إننا لا نرضى بصلح يخل بعثمانيتنا، ويجعل للعدو مدخلاً إلى بلادنا، ولو أبرمته الدول ورضيه الخليفة.

ونحن، إلى الآن، نحارب باسم العثمانيين والطرابلسيين. فإذا أبرم الصلح على ما لا يرضينا، أمكننا الاستمرار بالحرب باسم الطرابلسيين فقط، إلى آخر قطرة من دمائنا. وليس بيننا متقاعس عن الحرب، أو ميال إلى العدو، أو مسالم له. وقد أوجبنا الحرب على كل قادر دون استثناء[90].

وقد بُذِلَتْ جهودٌ حثيثة ليبية من أجل إنقاذ الموقف الليبي العثماني، لكنَّ مشكلات الدولة العثمانية استفحلت إلى درجة الاستعصاء على الحلول، ولاسيما مع استيلاء الطليان على ليبيا، الأمر الذي لم يسلك بشيء من تلك الجهود إلى سبيل من نجاح، ولم يكن بإمكان تلك الجهود وما يزيد عليها أن ترُدَّ الأنفاس إلى رئتي تلك الدولة المريضة، التي أوشكت من ذلك الحين على الدخول في ذمة التاريخ 1911م/ 1330هـ!.

الخاتمة

تُشير معطيات القراءة السياسية لتاريخ بلاد المغرب خلال النصف الأول من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي إلى أنه لم يكن سوى الدولة العثمانية ملاذاً عسكرياً وسياسياً للحيلولة دون بقاء الفرسان بطرابلس الذين ما لبثوا أن تسلموا البلاد الطرابلسية من الإسبان حتى انخرطوا في قطع طريق الحج على المسلمين المغاربة، فضلاً عن تحقيق نوع من السيادة على مياه البحر المتوسط، وما يستتبع ذلك من ميزات اقتصادية وسياسية للدولة العثمانية. وكأنما كان قَدَرُ التقاطع بين الحضاري وبين السياسي، وبين المدني والعسكري على موعد مع وجود العثمانيين بطرابلس الغرب تحديداً!.

وفيما تَرَكَّزَ وجود العثمانيين بطرابلس الغرب في إثر خلاصها على أيديهم من احتلال فرسان مالطة (942 – 958هـ/ 1530 – 1551م)، تكونت مع مرور الوقت ملامح العلاقة بين المجتمع والدولة العثمانية بطرابلس الغرب بطريقة جديرة بالرصد التاريخي والتحليل المتأمل؛ تلك العلاقة التي تطورت إيجابيّاً وتميّزت حتى أنتجت حالة من التمازج بين المسارَيْنِ السياسي والحضاري، تُمَثِّلُ في مجملها سابقةً في تاريخ الوجود العثماني بالبلاد العربية، وتميزه عن تجليات

وجوده الحضاري في بلاد المغرب الأخرى؛ إذْ تتمثل هذه الخصوصية في أنَّ العثمانيين: إنما جاؤوا إلى طرابلس الغرب مُحَرِّرين من هيمنة الإسبان ومستنقذيها من احتلال فرسان القديس يوحنا باستغاثةٍ من أهلها، بينما دخلوا كُلّاً من تونس الحفصية والجزائر الزيانية في ظروفٍ مغايرةٍ نسبيّاً.

وهكذا، فإنَّ طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة في ولاية طرابلس الغرب العثمانية على امتداد ثلاثة قرونٍ ونصف، كانت تحمل من السمات والخصائص المميزة لها عن غيرها، سواء من حيث المكونات الأساسية لكل منهما أو من حيث تجلّيات التقاطعات الوظيفية التي أفرزت عبر تطور تلك العلاقة مزيجاً فريداً قد أسهم في ضَخِّ دماء الحياة في عروق تلك الدولة على امتداد ثلاثة عهودٍ من تاريخها الطويل.

ومِمّا يمكن أنْ يخلص إليه البحث، أنَّ فكرة المفاصلة سواء بين المجتمع والدولة في ولاية طرابلس الغرب أو بينهما معاً وبين الدولة العثمانية قد صارت بمرور الوقت ممتنعةً ولا معنى لها، وذلك بحكم حالة التزاوج الحضاري بين فكرة المجتمع والدولة؛ حيث امتزجت الدماء العربية والبربرية والتركية فجرت في عرقٍ واحد، فضلاً عن الامتزاج الديني والثقافي بين الأتراك العثمانيين وأهل البلاد في كل مكان. ولم يكن بوسع أحدٍ أن ينفي عنهم صفة العثمانية بحالٍ. ومن ثمَّ، لم تكن رؤية الأهالي للعثمانيين بطرابلس رؤية محتل أرض أو مغتصب شعب بل رؤية شريك سياسي وحضاري لا نكاد نُمَيِّزُ بينهما، على الرغم مما تخلل عهود هذا الوجود من مشكلات سياسية وثورات اجتماعية.

الهوامش والمراجع

(1) البند الثامن من القانون الأساسي للدولة العثمانية، ص5. الذي يلوح لي أنَّ القانون وإنْ صيغ في مرحلة متأخّرة من العمر السياسي للدولة العثمانية (7 من ذي الحجة 1293هـ/ 23 ديسمبر 1876م) فإنه في النهاية يعد تتويجاً لتلك الروح الحضارية التي كانت من أهم السمات المميزة لفلسفة الدولة العثمانية منذ نشأتها، عبر تاريخها الممتد، على نحو ما سيرد بهذه الدراسة الموجزة. وهنا ينبغي أن ننظر إلى الدولة العثمانية باعتبارها الوريث الشرعي للدولة العباسية التي تداعت أركانها حتى آوى الخليفة العبّاسي الأخير إلى العثمانيين حتى توفِّي على فراش مملكتهم الفتية.

(2) ففي سياق تقييم التجربة العثمانية في طرابلس الغرب، يختزلها أحد الكُتّاب في عبارةٍ بلغت حَدَّ "النظرة إلى الوجود التركي من كونه مُرَحّباً به بحكم الأخوة العقدية الدينية، إلى محتل أجنبي لا يختلف عن الاحتلال الفرنسي المناظر في دول الجوار" (الفيتوري، عبد القادر: **الأبعاد التاريخية والاجتماعية المكونة للشخصية الليبية**، دراسة مستفيضة منشورة بمدونته الخاصة (عين على فزان) على الشبكة الدولية للمعلومات، 31/ 8/ 2015م). هذا مع أنَّ معطيات التجربة كانت تقتضي قدراً معقولاً من الإنصاف الذي يصادف قدراً آخر من الحقيقة.

(3) الخليفة العباسي محمد بن يعقوب بن عبد العزيز الذي يلقب المتوكل على الله الثالث، توفي في القاهرة، سنة 940هـ/ 1534م.

(4) النبراوي، فتحية عبد الفتاح: **تاريخ النظم والحضارة الإسلامية**، ط21، عمّان الأردنية: دار المسيرة، 2012م/ 1433هـ، ص73.

(5) ثمة دراسات تذهب غير هذا المذهب، ومع تقديرنا لجهود أصحابها، فإنها انطلقت في أغلبها من فرضيات قوميّة كانت لها تداعيات منهجية على مستوى التحليل والطرح. وعلى أية حالٍ، فإنَّ موضوع البحث لا يتسع لمناقشة هذه الآراء، يكفي التنويه بأنَّ وجود الخلافة العباسية منتهٍ من الناحية العملية بعد سقوط بغداد في أيدي التتار 9 صفر 656هـ/ 10 شُباط 1258م، ومنذ ذلك الحين لم يبق من الخلافة إلا دلالتها الرمزية، وذلك حتى مجيء العثمانيين في قرن قوتهم وسؤددهم العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي. فقضية تحول الخلافة من العباسيين إلى العثمانيين لم تكن بحاجة إلى حروب وصراعات، ولاسيما إذا وضعنا في اعتبارنا رمزية الوجود العباسي خلال تلك الفترة.

(6) الباروني، عمر محمد: **الإسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابلس**، ط1، طرابلس: مطبعة ماجي، 1952م، ص27. المصراتي، علي مصطفى: **الصلات بين ليبيا وتركيا التاريخية والاجتماعية**، ط1، طرابلس: مطابع وزارة الثقافة والإعلام، 1968م، ص23.

(7) روسّي، إيتوري: **طرابلس تحت حكم الإسبان وفرسان مالطا**، ترجمة وتقديم: خليفة التليسي، ط1، بيروت: مطبعة الغريب، 1969م، ص17.

(8) طرابلس تحت حكم الإسبان وفرسان مالطا، ص18 و19 و20 و35.

(9) الإسبان وفرسان القديس، ص76. الجمل، شوقي: **تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها**، ط1، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1971م، ص172.

(10) بيات، فاضل: **الدولة العثمانية في المجال العربي.,. دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً - مطلع العهد العثماني حتى أواسط القرن التاسع عشر**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007م، ص557.

(11) الإسبان وفرسان القديس يوحنا، ص128. روسي، إيتوري: **ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م**، ترجمة وتقديم: خليفة محمد التليسي، ط2، طرابلس: الدار العربية للكتاب، 1411هـ/ 1991م، ص208.

(12) الطرابلسي، أحمد بك النائب الأنصاري (ت: 1918م/ 1336هـ): **المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب**، ط1، طرابلس الغرب: مكتبة الفرجاني، د.ت، ص187.

- Ahmet Kavas: Turkiye Libya?li?kileri, Ankara, startejik?ng?rü, sayi 6, yti 10, 2005, p47.

(13) الشيباني، عمر محمد التومي: **تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا**، ط1، طرابلس: منشورات جامعة الفاتح، 2001م، ص208 و212.

(14) الإسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابلس، ص87 و120 و126 و129.

(15) لمزيد من التفاصيل حول علاقة القبائل العربية بالإسبان وفرسان مالطة، يُنظَرُ: إيفانوف، نيقولاي: **الفتح العثماني للأقطار العربية 1574 - 1516م**، نقله إلى العربية: يوسف عطالله، راجعه وقدّم له: مسعود ضاهر، ط1، بيروت، دار الفارابي، 1988م، ص220 و227. ليبيا منذ الفتح العربي، ص211 و112. الإسبان وفرسان القديس يوحنا، ص123 و134 و135).

(16) قائد تركي اسمه خضر بن يعقوب بن يوسف التركي، لقِّبَ بخير الدين بربروسا من قبل المغاربة والأندلسيين، خلف أخاه عروج في قيادة الجهاد البحري في السواحل المغربية سنة 1518م، كان ماهراً شجاعاً، وصار مؤسس دولة ووالياً على الجزائر وواحداً من أبرز القادة في التاريخ العثماني، توفِّي في 5 من جُمَادَى الأولى 953هـ/ 4 من يوليو 1546م بالآستانة عن 65 عاماً (الصَّلَّابي، علي محمد محمد: **الدولة العُثمانية - عَوَامل النهُوض وأسباب السُقوط**، جـ1، ط1، القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، 1421هـ/ 2001م، ص206 و217 و219).

(17) طرغوث رئيس أو طرغول أو دراغوت أو درغوت رئيس: قبطان البحر العثماني، توجه إلى طرابلس الغرب بتعليمات من السلطان سليمان القانوني بغرض تخليصها من النفوذ المسيحي، فقام هذا القبطان بأسطوله بمحاصرة طرابلس الغرب حصاراً شديداً إلى أن اضطر حاميتها المسيحية إلى التسليم وكان ذلك عام 1551 م، وعين القانوني طورغوت والياً على طرابلس الغرب، وكان طورغوت بطلاً مسلماً بحرياً كبيراً، وقد استشهد بعد ذلك عام 1565م في أثناء حصار العثمانيين لجزيرة مالطة (المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، ص209. حرب، محمد: "الحملات الحربية في عهد سليمان القانوني"، **مجلة الجامعة الإسلامية**، المدينة النبوية، العدد 56-55، رجب: ذو الحجة 1402هـ/ 1983م، ص230).

(18) سنان باشا (3 - 1506 أبريل 1596) رجل دولة وقائد عسكري ووزير عثماني من أصل ألباني. عُيِّن حاكماً على مصر سنة 1569م. قاد سنة 1574م الحملة العثمانية على تونس التي شكلت نهاية الاحتلال الإسباني للبلاد وبداية الحقبة العثمانية بها. كما كان قائد حملة عسكرية كبيرة إلى اليمن لإخماد تمرد الإمام الزيدي المطهر بن يحيى شرف الدين عام 1571م. أسهم في خلاص طرابلس الغرب من فرسان القديس يوحنا. وكانت له أيادٍ بيضاء على العمارة الإسلامية حتى لُقِّبَ بالمهندس. كانت له أوقاف كثيرة في كلٍّ من الشام ومصر واليمن وطرابلس الغرب. ويُعَدُّ سنان باشا واحداً من أبرز الرجال في تاريخ الدولة العثمانية على الإطلاق (منقول بتصرف من مصادر ومراجع عديدة... أهمها: فريد باشا، محمد فريد بك المحامي بن أحمد (ت: 1338هـ): **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق: إحسان حقي، ط1،

بيروت: دار النفائس، 1401هـ/ 1981م، ص179 و255 و258 و263. الدولة العُثمانية - عَوَامل النهوض وأسباب السُقوط، جـ1، ص285 و286 و287 و288).

(19) الصلات بين ليبيا وتركيا التاريخية والاجتماعية، ص30. السيد، محمود: **تاريخ دول المغرب العربي**، ط1، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000م، ص53. المظفري، نبيل: العلاقات الليبية التركية 1989 - 1969م دراسة سياسية اقتصادية، ط1، عمّان الأردنية: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2010م، ص26. الفتح العثماني للأقطار العربية 1516: 1574م، ص265 و266،)

(20) الفتح العثماني للأقطار العربية، ص268.

(21) الإسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابلس، ص71 و80 و99.

(22) بروشين، نيكولاي إيليتش: **تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين**، ترجمة: عماد حاتم، ط2، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2001م، ص40. العلاقات الليبية التركية، ص26. الفتح العثماني للأقطار العربية، ص266.

(23) الجمل، شوقي عطا الله: **المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر... ليبيا- تونس - الجزائر - المغرب الأقصى**، ط1، القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 1997م، ص129.

(24) المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر، ص130. العلاقات الليبية التركية، ص27 و28.

(25) الشيخ، رأفت غنيمي: **الحياة الاجتماعية في ولاية طرابلس الغرب العثمانية في العصر العثماني الأخير**، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، ط1، تونس: منشورات مركز البحوث والدراسات العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، 1988م، ص404.

(26) الدولة العثمانية في المجال العربي، ص571.

(27) حسون، علي: **عوامل انهيار الدولة العثمانية**، ط1، دمشق: المكتب الإسلامي، 2007م، ص180.

(28) المصراتي، علي: **سعدون البطل الشهيد**، ط1، بيروت: دار مكتبة الفكر، 1964م، ص73. العلاقات الليبية التركية، ص29.

(29) الفتح العثماني للأقطار العربية 1574 - 1516م، ص217.

(30) فُرسان القدِّيس يوحنا الأورشليمي: جماعة منظمة خيرية دينية، تابعة للكنيسة الرومانية الكاثوليكية، أُنشئت في القرن الحادي عشر الميلادي يُطلق عليهم أيضاً اسم "الإسبتاريين" و"فرسان مالطة"، وقد أسس هذه الجماعة رجل يُدعى جيرارد في أواخر القرن الحادي عشر في أحد الأديرة بالقدس قبل الحروب الصليبية؛ إذْ كانت تقوم على إيواء حجاج بيت المقدس من المسيحيين. ونشطت خلال الحروب الصليبية فتحولت إلى منظمة عسكرية مهتمة بمعالجة الجرحى في المعارك مع المسلمين، انسحب أعضاؤها من فلسطين إلى جزيرة رودس

القبرصية عام 1291، وفي عام 1309 استولوا على رودس فَعُرفوا منذئذ بـ "فرسان رودس"، ثم أخرجهم العثمانيون منها عام 1522 فمنحهم الإمبراطور شارل الخامس السيادة على مالطة، عام 1530. وخلال هذه الفترة عملوا على مضايقة حركة السفن العثمانية في مياه المتوسط، وكانوا يحرضون عليهم القراصنة لعدم طاقتهم بالعثمانيين (الإسبان وفرسان القديس يوحنا، ص75 وما بعدها بتصرف. مجموعة مؤلفين: **الموسوعة الفلسطينية**، ج1، ط1، بيروت: منشورات هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1990م، ص210).

(31) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، ص10.

(32) فيرو، شارل: **الحوليات الليبية منذ الفتح العربي وحتى الغزو الإيطالي**، نقلها عن الفرنسية وحققها بمصادرها العربية ووضع مقدمتها النقدية: الدكتور محمد عبد الكريم الوافي، ط3، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس 1994م، ص264.

(33) الدولة العثمانية في المجال العربي، ص572.

(34) الإسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابلس، ص100.

(35) المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، ص188 و189. الإسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابلس، ص143.

(36) - ftnalt ((Aziz Samih?Iter:?imali Afrikada Türkler (n. pb,?stanbul, 1936) Vol 2, p211.

نقلاً عن: الدولة العثمانية في المجال العربي، ص575.

(37) الدولة العثمانية في المجال العربي، ص575.

(38) تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا، ص222.

(39) المرجع السابق، ص212.

(40) الإسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابلس، ص108.

(41) الأسرة القرمانلية: أسرة تركية من قرمان بآسيا الصغرى. وقد حققت هذه الأسرة استقلالاً يكاد يكون تاماً. واستطاع مؤسسها أحمد باشا القرمانلي أن يحصل على فرمان من الآستانة بأن تكون الولاية وراثية لبنيه من بعده. وكان هذا المؤسس هو أعظم حكام هذه الأسرة، واستطاع أن يصل بالبلاد إلى الاستقرار الداخلي والخارجي. وسقطت هذه الأسرة بعد حكم دام 128 عاماً، وذلك بسبب الخلافات الداخلية واشتداد حدة الهيمنة الأوروبية على شواطئ شمال إفريقية.. فعادت طرابلس إلى السيادة المباشرة للسلطان العثماني (العسيري، أحمد معمور: **موجز التاريخ الإسلامي منذ عهد آدم عليه السلام إلى عصرنا الحاضر**، ط1، الدمّام: طبعة المؤلف، 1417هـ/ 1996م، ص392).

(42) الحوليات الليبية منذ الفتح العربي وحتى الغزو الإيطالي، ص263.

(43) هم عناصر السكان الذين ينحدرون من تزاوج الأتراك الانكشارية مع النساء المحليات من سكان البلاد (كورو، فرانِشكو: **ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني**، تعريب وتقديم: خليفة محمد التليسي، ط2، طرابلس: منشورات المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1984م، ص17).

(44) تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا، ص222.

(45) الإباضية: تعبير مذهبي يُشِيرُ إلى إحدى الفرق الإسلامية، التي تتميّز برؤيتها الخاصَّةِ في الفقه والعقائد. وترجع تسمية المذهب إلى أحد أئمتها المشهورين بالفصاحة والإقدام: عبد الله بن إباض التميميّ. وتاريخيّاً، يوجد الإباضية بشكلٍ كبير في كُلٍّ من عُمان، وشمال غرب ليبيا، والجنوب التونسي، وشرق الجزائر، وتنزانيا وبعض المناطق في نيجيريا. قام لهم كيانٌ سياسيٌّ باسم الدولة الرستمية بإفريقية والمغرب الأوسط، وقد انتهت هذه الدولة على أيدي العبيديين الإسماعيلية سنة 296هـ./ 908م. شاعت عنهم مقولات غير دقيقة تفيد نسبتهم إلى الخوارج، لكنَّ مذهب الإباضية في تناوله لقضايا السياسة أو العقائد: يختلف اختلافاً واضحاً عن الخوارج، ويتفق في كثير من أصوله وفروعه مع مذاهب أهل السنة، وقد قال عنه ابن حزم: "هو أقرب إلى أَهْلِ السُّنَّةِ مِنَ بَقِيَّةِ الفِرَقِ الأُخْرَى" (لمزيد من التفاصيل حول نشأة الإباضية وتطورهم التاريخي (الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير: **تاريخ الأمم والملوك**، جـ4، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1988م، ص290. محمد بن حزم الأندلسي: **الفصل في الملل والنحل**، جـ4، ط1، القاهرة: مكتبة السلام العالمية، د.ت، ص129. موتيلينسكي، دي: **دائرة المعارف الإسلامية – مادة "إباضية"**، ط1، القاهرة: دار الشعب، 1933م، ص128. النجار، عامر: **الإباضية ومدى صلتها بالخوارج**، ط1، القاهرة: دار المعارف، 1993م، ص85).

(46) تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا، ص222.

(47) الورفلي، محمد سالم المقيد: **بعض الآثار الإسلامية بجبل نفوسة**، ط1، طرابلس: منشورات مصلحة الآثار، 2007م، ص41.

(48) والٍ عثماني، حكم كوسوفو 1899-1894م، ثم عُيِّنَ سنة 1900 والياً على طرابلس من قبل السلطان العثماني، وذلك حتى 1903م (الدولة العثمانية في المجال العربي، ص572).

(49) - Ilter: Simali Afrikada, Vol 2, p219.

نقلاً عن: الدولة العثمانية في المجال العربي، ص572.

(50) غومة بن خليفة بن عون المحمودي، ولد عام 1210هـ/ 1795م في مضارب قبيلة المحاميد بمنطقة جبل نفوسة جنوبي غرب طرابلس، قاد قبيلته وبعض قبائل العرب البدو، وأبدى مقاومة عنيفة ضد السلطات العثمانية، ولكنه عاد إلى مهادنتهم وعرض الصلح عليهم، لكن الوالي رفض عرضه مُؤثراً القضاء على ثورة المحاميد واستتباب الأمن في منطقة الجبل والدواخل. فقتل الشيخ غومة 1858م. وهو يعد أبرز شيوخ المحاميد حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي (الزاوي، الطاهر أحمد: **أعلام ليبيا**، ط3، بيروت وطرابلس الغرب: دار المدار الإسلامي، 2003م، ص299 وما بعدها، بتصرف).

(51) عبد الجليل بن غيث بن سيف النصر، شيخ قبائل أولاد سليمان، عيَّنَه يوسف باشا القرمانلي والياً على فَزّان 1820م. ولكن عبد الجليل استغل الاضطراب السّياسي داخل الأسرة القرمانلية وحربها ضدَّ الجيش العثماني، فاستقل بحكم فزّان مدعوماً بحلفائه من القبائل. ونجح

عبد الجليل في توطيد تحالفاته مع سلاطين وأمراء بلاد السّودان، واستطاع أن يقيم دولة جديدة في فزّان وأن يستقل عن الدولة القرمانلية. قاد عبد الجليل عام 1831م ثورة بعض قبائل الدواخل الليبية ضدَّ الولاة العثمانيين، انتهت بهزيمته ومقتله في معركة قارة البغلة 1842م وبذلك عادت تبعية فزّان إلى طرابلس (الحركة السنوسية، ص80. هويدي، مصطفى: **الحركة الوطنية شرق ليبيا**، ط1، طرابلس: منشورات مركز دراسات جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1988م، ص120. حميدة، علي عبداللطيف: **المجتمع والدولة الاستعمار في ليبَيا**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1995م، 87 وما بعدها).

(52) الدولة العثمانية في المجال العربي، ص571. تاريخ الثقافة والتعليم، ص223. وقد نوّه المرجع الأخير بكتابات المؤرخ التركي جنكيز أورخونلي في الموسوعة العثمانية عن حركة الإعمار التي قام بها الولاة العثمانيون في طرابلس الغرب.

(53) الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، ص296. والعبارة كما لا يخفى على القارئ تنمُّ عن المكر والانتهازية اللذين تتسم بهما الرؤية الفرنسية لهذا القنصل، الذي كان مُغرقاً في ممارسة الخداع حتى مهّد للاحتلال الطلياني، باعتباره أهون من الوجود العثماني على أية حال- من وجهة نظرهم.

(54) الطرابلسي، محمد بن خليل غلبون (ت: حوالي 1740م/ 1153هـ): **تاريخ طرابلس الغرب المُسَمّى التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار**، عُنِيَ بنشره والتعليق عليه: الطاهر أحمد الزاوي الطرابلسي، ط1، القاهرة: المطبعة السلفية ومكتبتها، 1349هـ، ص196. الحوليات الليبية، ص273، بتصرف يسير.

(55) ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م، ص366.

(56) رسالة بتاريخ 1 يونيو 1855م، موجهة من طرابلس في 18 أكتوبر 1855م إلى جريدة البحر الأبيض الصادرة بمالطة في 31 أكتوبر 1855م، وهي من محفوظات قنصلية مملكة الصِّقِلِّيّتين (ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م، ص438).

(57) الإسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابلس، ص83.

(58) تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا، ص220.

(59) المرجع السابق، ص212.

(60) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، ص10.

(61) المرجع السابق، ص10.

(62) تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا، ص222.

(63) تاريخ طرابلس الغرب المُسَمّى التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، ص210 و211.

(64) القانون الأساسي للدولة العثمانية، ط1، بيروت: مكتبة مطبعة الآداب، 1908م، بند 1 و2 و108، ص4 و20.

(65) القانون الأساسي، بند 8، ص5.

(66) القانون الأساسي، بند 112، ص20.

(67) يازجي مصطلح تركي يدل على الذي يرسم ويخطط أو الذي يدير أمور التجارة أو مستشار تجاري.

- Zenker, Julius Theodor: **Türkisch - arabisch - persisches Handwö rterbuch**, Leipzig: Wilhelm Engelmann, 1876, p950).

(68) سليمان، عبد الحميد حامد: **تاريخ الموانى المصرية في العصر العثماني**، سلسلة تاريخ المصريين – 89، ط1، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995م، ص 114 و425 و426.

(69) طرنيش، محمد: "العمل الأهلي في ليبيا بين الماضي والحاضر وآفاق المستقبل"، **مجلة المنتدى الليبي**، طرابلس الغرب، العدد1، السنة 4، 2010م/ 1431هـ، ص105.

(70) صلاح الدين بن موسى: "الحياة الأدبية في طرابلس بين الماضي والحاضر"، **مجلة الرسالة**، القاهرة، العدد710، 10 فبراير1947م، ص173.

(71) أحمد الشريف بن محمد بن محمد بن علي السنوسي الخطابي (1284: 1351هـ/ 1867: 1933م): مجاهد، من كبار السنوسيين أصحاب الطريقة المعروفة بهم في المغرب. نسبته إلى آل "الخطاب" من قبيلة "مجاهر" القاطنة بقرب مستغانم، بالجزائر. ولد وتفقه في الجغبوب، وأقام في بلدة التاج بواحة الكفرة ببرقة. وعندما اعتدى الإيطاليون على طرابلس الغرب وبرقة في حروبهم مع الدولة العثمانية سنة 1339هـ قاتلهم، وسارت برقة وطرابلس تحت لوائه. وعقد الصلح بين إيطاليا والعثمانيين، فحمل عبء الجهاد وحده إلى أن دبّ خلاف بينه وبين ابن عمه السيد إدريس، وقلّ أنصاره، فدعي إلى الآستانة، فقصدها وتولى في العاصمة العثمانية تقليد السلطان محمد السادس السيف يوم ارتقائه العرش، وأنعم عليه برتبة الوزارة. وكان على علم غزير، صنف في أوقات فراغه عدة كتب (الزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس: **قاموس الأعلام**، ج1، ط15، بيروت: دار العلم للملايين، 2002م، ص135).

(72) شكري، محمد فؤاد شكري: **السنوسية دين ودولة**، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 1948م، ص22. الصلّابي، علي محمد: **الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا**، ط1، الشارقة والقاهرة: مكتبة الصحابة ومكتبة التابعين، 2001م/ 1422هـ، ص101.

(73) الشيخ، رأفت غنيمي: **في تاريخ العرب الحديث**، ط1، القاهرة: عين للدراسات والبحوث، 1414هـ/ 1994م، ص258 و259.

(74) السنوسية دين ودولة، ص8 و9.

(75) الثمار الزكية للحركة السنوسية، ص35.

(76) الدجاني، أحمد صدقي: **الحركة السنوسية.. نشأتها ونموها في القرن التاسع عشر**، بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر، 1967م ص30.

(77) أشهب، محمد الطيب بن إدريس: **السنوسي الكبير.. عرض وتحليل لدعامة حركة الإصلاح السنوسي**، ط1، القاهرة: دار القاهرة، 1956م، ص24.

(78) السنوسية دين ودولة، ص53.

(79) عينه السلطان العثماني عبد المجيد والياً على طرابلس الغرب 1842م/ 1258هـ خلفاً لعشقر باشا، وقد أعلن أمين باشا الذي أعلن عن رغبته في الإصلاح الشامل للأوضاع السياسية والإدارية والاجتماعية في البلاد، فعمل على تخفيض الضرائب وأنشأ مجلساً للشورى ومستشفى لمعالجة المرضى، فكسب ثقة الناس. وفي شهر أبريل 1847م/ أوائل جمادى الأولى سنة 1263هـ، ترك ولاية طرابلس بعد تعيينه وزيراً للشرطة في الحكومة العثمانية (المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، ص350. السنوسي الكبير، ص25. الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، ص644).

(80) السنوسي الكبير، ص25.

(81) كوثراني، "التمثيل الشعبي في العهد العثماني.. البدايات في تنظيمات توازي التحديث"، **جريدة الحياة اللندنية**، لندن، العدد 13683، 28/ 8/ 2000م، ص14.

(82) الشلق، أحمد زكريا: **العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة 1516 - 1916م**، ط1، القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، 2002م، ص67.

(83) التعليم في ليبيا خلال القرن التاسع عشر، ص301.

(84) لقَبٌ يُطْلَقُ على مزدوجي العرق؛ أي الذين آباؤهم أتراك وأمهاتهم عربيات. ولقد توارثت سلالة هذا القرصان من أب إلى ابن اسم جدهم الأول الملقب بالقرمانلي. غير أنهم، وقد استمروا في مصاهرة العرب وامتزج دمهم بهم، فإنه لم يعد لهم من الصبغة التركية سوى الاسم فقط، حيث أصبحوا يجهلون حتى لغة الأتراك (الحوليات الليبية منذ الفتح العربي وحتى الغزو الإيطالي، ص263).

(85) السنوسية دين ودولة، ص201. الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، ص297، بتصرف يسير.

(86) المجاهد والسياسي والشاعر والأديب والصحفي سليمان عبد الله الباروني، ولد في جبل نفوسة، وتلقى تعليمه الأولي في مدارس الجبل؛ ثم ارتحل إلى مصر للدراسة بالأزهر الشريف، ثم إلى الجزائر حيث تبحّر في العلوم الإباضية فقضى هنالك بين يدي علمائها ولاسيما القطب الإباضي الكبير محمد يوسف أطفيّش الميزابي، ناضل من أجل قضايا وطنه، توفي أول مايو 1940 في بومباي بالهند عن عمر يناهز السبعين عاماً.

(87) السباعي، فاضل وآخرون: **سليمان الباروني المعلم المقاتل**، ط1، كاليفورنيا: منشورات مؤسسة تاولت، د.ت، ص7.

(88) سليمان الباروني المعلم المقاتل، ص20 و21.

(89) سليمان الباروني المعلم المقاتل، ص24.

(90) سليمان الباروني المعلم المقاتل، ص28.